بلاغة القرآن الكريم – قسم التفسير وعلوم القرآن

المرحلة الثانية- المحاضرة الثانية.

م. م صالح حميد سفاح

المجاز: (أركانه، وأقسامه)

يُعدُّ المجازُ من الوسائل البَيَانية التي تُساهمُ في إيضاح المعنى عند البلاغيين؛ إذ به يخرجُ المعنى مُتَّصفاً بصفةٍ حِسِّيَّةٍ، تكادُ تعرضُه على عَينِ السَّامع، لذا شُغِفَتِ العربُ باستعماله، وأتوا فيه بكلِّ معنىً رائقٍ، وزيَّنوا به خُطَبَهُم وأشعارَهم؛ لميل لُغتهم إلى الاتساع[1] في التَّعبير والدلالة على كثرة معاني الألفاظ الجميلة، فيحصل للنفس به سرور وأريحية، وسنقف-إن شاءَ اللهُ تعالى- على هذا الأسلوب البَيَاني؛ لنرى سببَ ذلك الاعتناء الذي حظي به عند علماء اللغَة والبَيَان، مروراً بمعاني الحقيقة والمجاز اللغوية والبَيَانية.

الحقيقةُ والمجازُ- لُغَةً واصطلاحاً:

الحقيقةُ: الحقيقةُ في الأصلِ وصفٌ على وزن(فعيل) بمعنى: فاعل، مِن: حقَّ الشَّيءُ، أي: ثَبَتَ، أو بمعنى(مفعول) من حققتُهُ، أي: أثبتُّه، فهو مُثْبَتٌ.

واصطلاحاً: ما أُقِـرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة من غير تأويل، كاستعمال(**الأسد**) في الهيكل المخصوص، فلفظُ (**الأسدِ**) موضوعٌ له بالتَّحقيق ولا تأويل فيه، وكذا لفظتي (**البحر، والشمس**)، وهذا مُجملُ القول في الحقيقة، والكلام عليها من مباحث اللغَة لا البلاغة، وإنَّما تطرقنا إليها هنا لأجل أن نوضِّح المجاز المبني عليها؛ لأنَّها النقطة التي انطلق منها المجاز، كما سيأتي بيانُهُ.

المجاز: المجازُ في **اللغَة** مصدرٌ ميميٌّ على وزن(مَفعَل)، من جَازَ المكانَ يجوزُه إذا تعدَّاه، نُقل إلى الكلمة الجائزة، أي: المتعديةِ مكانَها الأصليَّ أو المَجوزِ بها، على معنى

---

[1] أرى تسمية المجاز بلفظ: (**الاتساع**) أقرب من غيرها؛ تجنُّباً للخلاف الحاصل بين أهل العلم، والله-تعالى- أعلم.

أنَّهم جازوا بها، وعدَّوها مكانَها الأصليَّ، أو(مَفعَل) بمعنى الطَّريقِ، يُقال: جعلتُ كذا مجازاً لحاجتي؛ أي: طريقاً لها؛ لأنَّ المجاز الاصطلاحيَّ طريقٌ للمُبالغة.

أمَّا المعنى **الاصطلاحي** للمجاز فهو ظاهرٌ من المعنى اللغوي له، بالإضافة إلى أنَّه ضِدُّ الحقيقة، إذ هو (**استعمالُ اللفظة المفردة في غير ما وُضِعَتْ له في أصلِ اللغة؛ لعلاقةٍ مع قرينةٍ لفظيةٍ أو حاليةٍ تمنعُ من إرادة المعنى الحقيقي**)، فلفظ(**البحر**)-مثلاً- له معنى مخصوص في اللغة(أصل وضعه)، فلو قلنا: (**زارني بحرٌ فانتفعتُ بعلمه**)، لصار استعمال اللفظ هنا في غير محله؛ إذ المعنى الآن: زارني عالـمٌ فانتفعتُ بعلمه، والعلاقة الجامعة بين(**العالم والبحر**) هي السعة في كلٍّ منهما، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي هي لفظة(**زارني**)؛ إذ البحر الحقيقي لا يزور، فاللفظة هنا بهذا التركيب صارتْ مجازيةً عند البلاغيين.

أقسام المجاز:

ينقسم المجاز عند البلاغيين إلى قسمين: (**مَجَازٌ لُغَويٌّ، ومَجَازٌ عَقليٌّ**):

القسم الأوَّل: المجاز اللغوي:

يُعرَّفُ المجاز اللغوي بأنَّهُ: (**اللفظُ المُستعملُ في غيرِ ما وُضِعَ لَهُ، لعلاقةٍ-علاقة مُشَابهَةٍ أو غير مُشَابهَة-، مع قرينةٍ-لفظية أو حالية- مانعةٍ من إرادة المعنى الحقيقي**)، وعلى هذا ينقسم المجاز اللغوي إلى قسمين:

1-ما كانت العلاقة بين معنييه-المجازي والحقيقي- علاقة مشابهة، فهو عند علماء البلاغة يُسمى(**الاستعارة**).

2- ما كانت العلاقة بين معنييه-المجازي والحقيقي- غير المشابهة، يعني نوع صلة أو ملابسة من الملابسات، فهو عندهم يُسمى(**المجاز المُرْسَل**).

أ- الاسْتِعَارَةُ:

الاستعارةُ نوعٌ من أنواعِ المجازِ اللغوي، تبدأُ حيثُ ينتهي التَّشبيه؛ إذ مبناها عليه، وتقوم على تناسيه بادعاء أنَّ المُشَبَّه هو المُشَبَّه به نفسه-على ما سيأتي- وكُلَّما أوغلنا في هذا التَّناسي كانت بلاغةُ الاسْتِعَارَة أقوى تأثيراً في السَّامعين، فتعطيهم الكثيرَ من المعاني، حتى يُستخرج من الصَّدفةِ الواحدةِ الدُّرر، ويُجنى من الغُصنِ الواحد أنواع من الثَّمر، لذا عرَّفها السَّكَّاكِيُّ بقوله: (**الاسْتِعَارَةُ** هي: **تشبيهٌ حُذِفَ أحَدُ طرَفيهِ، أي: أنْ تذكر أحدَ طرفي التَّشبيه وتُريد به الطَّرف الآخر، مُدَّعياً دخول المُشَبَّه في جنسِ المُشَبَّه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمُشَبَّه ما يخصُّ المُشَبَّه به**)، ولها أنواعٌ كثيرةٌ، كان من بينها ما هو قائمٌ على وجود (**المُشَبَّه به**) وعدم وجودهِ، على ما يأتي:

1-الاسْتِعَارَة المَكْنِيَّة: وهي **ما حُذِفَ فيها (المُشبَّه به)، ورُمِزَ لهُ بشيءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ**، ومعنى (**مَكْنِيَّة**): أنَّ المُشَبَّه به مُكَنًّى أو مُغطًّى أو مستور، مثال ذلك أن تقول: (**ليس لِجُودِكَ سَاحِلٌ**)، فهذا التعبيرُ هو استعارةٌ مَكْنِيَّةٌ مأخوذةٌ من قولهم: (**جُودُك كالبحر**)، وعندما جُعِلَ منه استعارةً مَكْنِيَّةً حُذِفَ المُستعار منه(**المُشَبَّه به**) وهو هنا(**البحر**)، وأُبقي المُستعار له(**المُشَبَّه**) في الكلام وهو هنا(**الجود**).

وفي إجرائِها نقول: شُبِّه الجودُ بالبحر، وحُذف المُشَبَّه به(**البحر**)، وأُبقيت في الكلام لازمةٌ من لوازمه تدُلُّ عليهِ وهي لفظة(**الساحل**)، باعتبارها قرينة لفظية مانعة من إرادة المعنى الحقيقي؛ لأنَّ الجود الحقيقي لا ساحل له، كما أنَّ لفظة(**ساحل**) تُناسِبُ البحر في استعماله الحقيقي، وتشبه الجود في استعماله المجازي، فالاستعارة على ذلك صارت مَكْنِيَّة.

2-الاسْتِعَارَة التصريحيَّة: وهي: **ما صُرِّحَ فيها بلفظ (المُشَبَّه به)**، ومعنى تصريحية: أي أنَّ المُشَبَّه به قد ظهر أو صُرِّح به في الكلام وحُذِفَ بدله المُشَبَّه، نحو: (**زارَني بحرٌ فأعجبني حُسْنُ حَدِيثِهِ**)، فأصلُ الكلام: **زارني رجلٌ عالمٌ**-وهو هنا محذوف؛ لأنَّهُ المُشَبَّه-، والمُشَبَّه به(**بحرٌ**) وهو هنا موجود أو مُصرَّحٌ بلفظه، كما أنَّ في الكلام قرينةً لفظيةً تمنعُ من إرادة المعنى الحقيقي وهي لفظة(**زار**)، التي هي لازمة

من لوازم المُشَبَّه(**الرجل العالم**)، لأنَّ البحر الحقيقي لا يزور، فالاستعارة هنا تصريحية؛ لأنَّ (**المُشَبَّه به**) موجودٌ في الكلام.

وفي إجرائها نقول: **شُبِّهَ الرجلُ العالمُ بالبحر**، وحذف المُشَبَّه وأُبقيت في الكلام لازمة من لوازمه تدلُّ عليه وهي كلمة(**زار**)، كما أنَّ لفظة(**زار**) تُناسِبُ العالِم في استعماله الحقيقي، وتشبه البحر في استعماله المجازي، فالاستعارة على ذلك صارت تصريحية.

ويندرجُ تحت هذين النوعين من الاستعارة مُسَمَّياتٌ كثيرةٌ، كان من بينها ما يأتي:

1-الاسْتِعَارَة الأصلية: وهي **الاستعارة التي تجري في أسماء الأجناس**، كـ(**أسد ورَجُل ونُور وظلمات**....الخ)، وقد سُمّيت (أصليّة) لأنَّ دخول الاستعارة فيها يكون دخولاً أولياً مباشراً أصلياً.

2-الاسْتِعَارَة التبعية: وهي **الاستعارة التي تجري في الأفعال والمُشتقَّات**-كـ(**اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المُشبهة، وصيغ المبالغة**)- فالاستعارة تجري في هذه الأفعال والمشتقات بالتبع فلا نُشبه الفعل بالفعل مباشرةً، بل بالتبع عن طريق مصادرها.

وهاك بعض الأمثلة التوضيحية على تلك المسميات(التصريحية والمَكْنِيَّة، التبعية والأصلية):

من أبلغ وأروع أمثلة الاسْتِعَارَة المَكْنِيَّة الجارية في الأسماء(**أَصْلِيَّة**)، ما ورد-على لسان نبيّ الله زكريا-عليه السلام- في قوله-تعالى-: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ [مريم:٤]، فالتَّعبير عن ظهور الشَّيب وانتشاره بالاشتعال، قد أبرز الشَّيبَ في صورةٍ واضحةٍ بَيِّنَةٍ، تجذب المشاعر والوجدان، وتُنَبِّهُ العقول إلى أنَّ انتشار الشَّيب لا يمكن تلافيه ودفعه، كما أنَّ شواظ النَّار لا يُتَلافى، فإذا أجرينا الاستعارة في لفظ(**اشتعل**) قلنا: استعارة **تصريحية تبعية**؛ إذ شُبهتْ سرعة انتشار الشيب في الرأس بالاشتعال، فَحُذِفَ المُشَبَّه(سرعة الانتشار)، وأُبقيت في الكلام لازمة من لوازمه تدل عليه وهي

لفظة(**الرأس**)، واشتق من الاشتعال(**اشتعل**) على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

وأما إذا أجرينا الاستعارة في لفظة(**الرأس**) فهي **مَكْنِيَّة أصلية**؛ لأننا نقول في إجرائها: **شُبِّهَ الرأسُ بنوعٍ من أنواعِ الوقود**، فحذف المُشَبَّه به وأُبقيت في الكلام لازمةٌ من لوازمه تدلُّ عليهِ وهي لفظة(**اشتعل**)، فالاستعارة مَكْنِيَّةٌ أصليةٌ؛ فقولنا: مَكْنِيَّة لحذف المُشَبَّه به(**الوقود**)، وقولنا: أصلية لإجرائها في الأسماء مباشرةً.

ومن باب الاسْتِعَارَة قوله-تعالى-: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭽ [الأعراف:١٥٤]، فإذا أجرينا الاستعارة في(**ه**) فهي **تصريحية تبعية**؛ فقد شُبِّهَ (**هدوء الغضب بالسكوت**)، بجامع عدم حصول شيء في كلٍّ منهما، واشتُقَّ من السكوت الفعل(**ه**) بمعنى (**هدأ**)، فالاستعارة **تصريحية**(لوجود المُشَبَّه به)، **وتبعية**(لجريانها في الأفعال).

وإذا أجريناها في الاسم(**ه**)، فهي **مَكْنِيَّة أصلية**، فقد شبه(**الغضب بإنسان**)، فحذف المُشَبَّه به(**الإنسان**) وأُبقيت في الكلام لازمة من لوازمه تدل عليه وهي لفظة(**ه**)، باعتبارها قرينة لفظية مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فالاستعارة: **مَكْنِيَّة**(لحذف المُشَبَّه به)، **وأصلية**(لجريانها في الأسماء).

ومن أمثلة الاستعارة أيضاً قولهم: (**طَارَ الخبرُ**)، ففي لفظة(**طار**) استعارة **تصريحية تبعية**، فقد شُبِّهَ **(سرعة انتشار الخبر بالطيران)**، فحذف المُشَبَّه وأُبقيت في الكلام لازمةٌ من لوازمه تدُلُّ عليه وهي لفظة (**الخبر**)؛ لأنَّ الخبر لا يطير، واشتقَ من الطيران (**طارَ**)، بمعنى انتشر على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، مع مراعاة أنَّ لفظة(**انتشر**) تناسب (**الخبر**)، وتشبه لفظة(**طار**).

أما إذا أجرينا الاستعارة في لفظة(**الخبر**)، فهي استعارة **مَكْنِيَّة أصلية**؛ إذ شبه **(الخبر بطائر يطير)**، فحذف المُشَبَّه به، وأُبقيت في الكلام لازمة من لوازمه تدل عليه وهي لفظة(**طار**)، إذاً فالاستعارة مَكْنِيَّة أصلية.

وبناءً على ذلك يمكن استعمال المعادلة التخطيطية الآتية في كُلِّ جُملةٍ فيها استعارتين:

3-الاسْتِعَارَةُ المركَّبَةُ (التَّمثيليَّة):

الاسْتِعَارَة التَّمثيليَّة من أبلغُ أنواع المجاز مُفرداً ومُركَّباً، ومثارُ فُرسان البلاغة؛ إذ هي **(تركيبٌ استُعْمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له؛ لعلاقة المشابهة، مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادةِ معناه الأصلي، بحيث يكون كلٌّ من المُشَبَّه والمُشَبَّه به هيأةً أو صورةً مُنتزعةً من مُتعدِّدٍ)**؛ وذلك بأن تُشبّه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين، أو أُمورٍ بأُخرى، ثمَّ تُدخل المُشَبَّه في الصورة المُشَبَّهة بها، مبالغةً في التَّشبيه، كما تُعَدُّ الأمثال المأثورة عن العرب استعاراتٍ تَمْثِيْلِيَّةٍ إذا استُعملت في مواقف مشابهة لمواقفها الأصْلِيَّة.

والآيات التي جرت مجرى المَثَل في القرآن الكريم كثيرةٌ ومتنوعة، كقوله تعالى [كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ البقرة:٢١٦]،

، قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ۚ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ ۚ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ

[هود:٨١]، .

فكلُّ هذه الآيات الكريمات تراكيبٌ جاريةٌ مجرى المثل، وتصلح أن تكون استعارةً تمثيليةً عندما تُوجد حادثةٌ جديدةٌ مُشابهةٌ لمعنى المَثَل القرآني، فَيُقَالُ فيمن تراهم مُجتمعين في الظاهر، وقُلُوبُهم وأهواؤهم مختلفة في الواقع

بلاغة القرآن الكريم – قسم التفسير وعلوم القرآن

المرحلة الثانية- المحاضرة الثانية.

م. م صالح حميد سفاح

المجاز: (أركانه، وأقسامه)

يُعدُّ المجازُ من الوسائل البَيَانية التي تُساهمُ في إيضاح المعنى عند البلاغيين؛ إذ به يخرجُ المعنى مُتَّصفاً بصفةٍ حِسِّيَّةٍ، تكادُ تعرضُه على عَينِ السَّامع، لذا شُغِفَتِ العربُ باستعماله، وأتوا فيه بكلِّ معنىً رائقٍ، وزيَّنوا به خُطَبَهُم وأشعارَهم؛ لميل لُغتهم إلى الاتساع[1] في التَّعبير والدلالة على كثرة معاني الألفاظ الجميلة، فيحصل للنفس به سرور وأريحية، وسنقف-إن شاءَ اللهُ تعالى- على هذا الأسلوب البَيَاني؛ لنرى سببَ ذلك الاعتناء الذي حظي به عند علماء اللغَة والبَيَان، مروراً بمعاني الحقيقة والمجاز اللغوية والبَيَانية.

الحقيقةُ والمجازُ- لُغَةً واصطلاحاً:

الحقيقةُ: الحقيقةُ في الأصلِ وصفٌ على وزن(فعيل) بمعنى: فاعل، مِن: حقَّ الشَّيءُ، أي: ثَبَتَ، أو بمعنى(مفعول) من حققتُهُ، أي: أثبتُّه، فهو مُثْبَتٌ.

واصطلاحاً: ما أُقِـرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة من غير تأويل، كاستعمال(**الأسد**) في الهيكل المخصوص، فلفظُ (**الأسدِ**) موضوعٌ له بالتَّحقيق ولا تأويل فيه، وكذا لفظتي (**البحر، والشمس**)، وهذا مُجملُ القول في الحقيقة، والكلام عليها من مباحث اللغَة لا البلاغة، وإنَّما تطرقنا إليها هنا لأجل أن نوضِّح المجاز المبني عليها؛ لأنَّها النقطة التي انطلق منها المجاز، كما سيأتي بيانُهُ.

المجاز: المجازُ في **اللغَة** مصدرٌ ميميٌّ على وزن(مَفعَل)، من جَازَ المكانَ يجوزُه إذا تعدَّاه، نُقل إلى الكلمة الجائزة، أي: المتعديةِ مكانَها الأصليَّ أو المَجوزِ بها، على معنى

---

[1] أرى تسمية المجاز بلفظ: (**الاتساع**) أقرب من غيرها؛ تجنُّباً للخلاف الحاصل بين أهل العلم، والله-تعالى- أعلم.

أنَّهم جازوا بها، وعدَّوها مكانَها الأصليَّ، أو(مَفعَل) بمعنى الطَّريقِ، يُقال: جعلتُ كذا مجازاً لحاجتي؛ أي: طريقاً لها؛ لأنَّ المجاز الاصطلاحيَّ طريقٌ للمُبالغة.

أمَّا المعنى **الاصطلاحي** للمجاز فهو ظاهرٌ من المعنى اللغوي له، بالإضافة إلى أنَّه ضِدُّ الحقيقة، إذ هو (**استعمالُ اللفظة المفردة في غير ما وُضِعَتْ له في أصلِ اللغة؛ لعلاقةٍ مع قرينةٍ لفظيةٍ أو حاليةٍ تمنعُ من إرادة المعنى الحقيقي**)، فلفظ(**البحر**)-مثلاً- له معنى مخصوص في اللغة(أصل وضعه)، فلو قلنا: (**زارني بحرٌ فانتفعتُ بعلمه**)، لصار استعمال اللفظ هنا في غير محله؛ إذ المعنى الآن: زارني عالـمٌ فانتفعتُ بعلمه، والعلاقة الجامعة بين(**العالم والبحر**) هي السعة في كلٍّ منهما، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي هي لفظة(**زارني**)؛ إذ البحر الحقيقي لا يزور، فاللفظة هنا بهذا التركيب صارتْ مجازيةً عند البلاغيين.

أقسام المجاز:

ينقسم المجاز عند البلاغيين إلى قسمين: (**مَجَازٌ لُغَويٌّ، ومَجَازٌ عَقليٌّ**):

القسم الأوَّل: المجاز اللغوي:

يُعرَّفُ المجاز اللغوي بأنَّهُ: (**اللفظُ المُستعملُ في غيرِ ما وُضِعَ لَهُ، لعلاقةٍ-علاقة مُشَابهَةٍ أو غير مُشَابهَة-، مع قرينةٍ-لفظية أو حالية- مانعةٍ من إرادة المعنى الحقيقي**)، وعلى هذا ينقسم المجاز اللغوي إلى قسمين:

1-ما كانت العلاقة بين معنييه-المجازي والحقيقي- علاقة مشابهة، فهو عند علماء البلاغة يُسمى(**الاستعارة**).

2- ما كانت العلاقة بين معنييه-المجازي والحقيقي- غير المشابهة، يعني نوع صلة أو ملابسة من الملابسات، فهو عندهم يُسمى(**المجاز المُرْسَل**).

أ- الاسْتِعَارَةُ:

الاستعارةُ نوعٌ من أنواعِ المجازِ اللغوي، تبدأُ حيثُ ينتهي التَّشبيه؛ إذ مبناها عليه، وتقوم على تناسيه بادعاء أنَّ المُشَبَّه هو المُشَبَّه به نفسه-على ما سيأتي- وكُلَّما أوغلنا في هذا التَّناسي كانت بلاغةُ الاسْتِعَارَة أقوى تأثيراً في السَّامعين، فتعطيهم الكثيرَ من المعاني، حتى يُستخرج من الصَّدفةِ الواحدةِ الدُّرر، ويُجنى من الغُصنِ الواحد أنواع من الثَّمر، لذا عرَّفها السَّكَّاكِيُّ بقوله: (**الاسْتِعَارَةُ** هي: **تشبيهٌ حُذِفَ أحَدُ طرَفيهِ، أي: أنْ تذكر أحدَ طرفي التَّشبيه وتُريد به الطَّرف الآخر، مُدَّعياً دخول المُشَبَّه في جنسِ المُشَبَّه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمُشَبَّه ما يخصُّ المُشَبَّه به**)، ولها أنواعٌ كثيرةٌ، كان من بينها ما هو قائمٌ على وجود (**المُشَبَّه به**) وعدم وجودهِ، على ما يأتي:

1-الاسْتِعَارَة المَكْنِيَّة: وهي **ما حُذِفَ فيها (المُشبَّه به)، ورُمِزَ لهُ بشيءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ**، ومعنى (**مَكْنِيَّة**): أنَّ المُشَبَّه به مُكَنًّى أو مُغطًّى أو مستور، مثال ذلك أن تقول: (**ليس لِجُودِكَ سَاحِلٌ**)، فهذا التعبيرُ هو استعارةٌ مَكْنِيَّةٌ مأخوذةٌ من قولهم: (**جُودُك كالبحر**)، وعندما جُعِلَ منه استعارةً مَكْنِيَّةً حُذِفَ المُستعار منه(**المُشَبَّه به**) وهو هنا(**البحر**)، وأُبقي المُستعار له(**المُشَبَّه**) في الكلام وهو هنا(**الجود**).

وفي إجرائِها نقول: شُبِّه الجودُ بالبحر، وحُذف المُشَبَّه به(**البحر**)، وأُبقيت في الكلام لازمةٌ من لوازمه تدُلُّ عليهِ وهي لفظة(**الساحل**)، باعتبارها قرينة لفظية مانعة من إرادة المعنى الحقيقي؛ لأنَّ الجود الحقيقي لا ساحل له، كما أنَّ لفظة(**ساحل**) تُناسِبُ البحر في استعماله الحقيقي، وتشبه الجود في استعماله المجازي، فالاستعارة على ذلك صارت مَكْنِيَّة.

2-الاسْتِعَارَة التصريحيَّة: وهي: **ما صُرِّحَ فيها بلفظ (المُشَبَّه به)**، ومعنى تصريحية: أي أنَّ المُشَبَّه به قد ظهر أو صُرِّح به في الكلام وحُذِفَ بدله المُشَبَّه، نحو: (**زارَني بحرٌ فأعجبني حُسْنُ حَدِيثِهِ**)، فأصلُ الكلام: **زارني رجلٌ عالمٌ**-وهو هنا محذوف؛ لأنَّهُ المُشَبَّه-، والمُشَبَّه به(**بحرٌ**) وهو هنا موجود أو مُصرَّحٌ بلفظه، كما أنَّ في الكلام قرينةً لفظيةً تمنعُ من إرادة المعنى الحقيقي وهي لفظة(**زار**)، التي هي لازمة

من لوازم المُشَبَّه(**الرجل العالم**)، لأنَّ البحر الحقيقي لا يزور، فالاستعارة هنا تصريحية؛ لأنَّ (**المُشَبَّه به**) موجودٌ في الكلام.

وفي إجرائها نقول: **شُبِّهَ الرجلُ العالمُ بالبحر**، وحذف المُشَبَّه وأُبقيت في الكلام لازمة من لوازمه تدلُّ عليه وهي كلمة(**زار**)، كما أنَّ لفظة(**زار**) تُناسِبُ العالِم في استعماله الحقيقي، وتشبه البحر في استعماله المجازي، فالاستعارة على ذلك صارت تصريحية.

ويندرجُ تحت هذين النوعين من الاستعارة مُسَمَّياتٌ كثيرةٌ، كان من بينها ما يأتي:

1-الاسْتِعَارَة الأصلية: وهي **الاستعارة التي تجري في أسماء الأجناس**، كـ(**أسد ورَجُل ونُور وظلمات**....الخ)، وقد سُمّيت (أصليّة) لأنَّ دخول الاستعارة فيها يكون دخولاً أولياً مباشراً أصلياً.

2-الاسْتِعَارَة التبعية: وهي **الاستعارة التي تجري في الأفعال والمُشتقَّات**-كـ(**اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المُشبهة، وصيغ المبالغة**)- فالاستعارة تجري في هذه الأفعال والمشتقات بالتبع فلا نُشبه الفعل بالفعل مباشرةً، بل بالتبع عن طريق مصادرها.

وهاك بعض الأمثلة التوضيحية على تلك المسميات(التصريحية والمَكْنِيَّة، التبعية والأصلية):

من أبلغ وأروع أمثلة الاسْتِعَارَة المَكْنِيَّة الجارية في الأسماء(**أَصْلِيَّة**)، ما ورد-على لسان نبيّ الله زكريا-عليه السلام- في قوله-تعالى-: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ [مريم:٤]، فالتَّعبير عن ظهور الشَّيب وانتشاره بالاشتعال، قد أبرز الشَّيبَ في صورةٍ واضحةٍ بَيِّنَةٍ، تجذب المشاعر والوجدان، وتُنَبِّهُ العقول إلى أنَّ انتشار الشَّيب لا يمكن تلافيه ودفعه، كما أنَّ شواظ النَّار لا يُتَلافى، فإذا أجرينا الاستعارة في لفظ(**اشتعل**) قلنا: استعارة **تصريحية تبعية**؛ إذ شُبهتْ سرعة انتشار الشيب في الرأس بالاشتعال، فَحُذِفَ المُشَبَّه(سرعة الانتشار)، وأُبقيت في الكلام لازمة من لوازمه تدل عليه وهي

لفظة(**الرأس**)، واشتق من الاشتعال(**اشتعل**) على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

وأما إذا أجرينا الاستعارة في لفظة(**الرأس**) فهي **مَكْنِيَّة أصلية**؛ لأننا نقول في إجرائها: **شُبِّهَ الرأسُ بنوعٍ من أنواعِ الوقود**، فحذف المُشَبَّه به وأُبقيت في الكلام لازمةٌ من لوازمه تدلُّ عليهِ وهي لفظة(**اشتعل**)، فالاستعارة مَكْنِيَّةٌ أصليةٌ؛ فقولنا: مَكْنِيَّة لحذف المُشَبَّه به(**الوقود**)، وقولنا: أصلية لإجرائها في الأسماء مباشرةً.

ومن باب الاسْتِعَارَة قوله-تعالى-: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭽ [الأعراف:١٥٤]، فإذا أجرينا الاستعارة في(**ﭑ**) فهي **تصريحية تبعية**؛ فقد شُبِّهَ (**هدوء الغضب بالسكوت**)، بجامع عدم حصول شيء في كلٍّ منهما، واشتُقَّ من السكوت الفعل(**ﭑ**) بمعنى (**هدأ**)، فالاستعارة **تصريحية**(لوجود المُشَبَّه به)، **وتبعية**(لجريانها في الأفعال).

وإذا أجريناها في الاسم(**ﭑ**)، فهي **مَكْنِيَّة أصلية**، فقد شبه(**الغضب بإنسان**)، فحذف المُشَبَّه به(**الإنسان**) وأُبقيت في الكلام لازمة من لوازمه تدل عليه وهي لفظة(**ﭑ**)، باعتبارها قرينة لفظية مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فالاستعارة: **مَكْنِيَّة**(لحذف المُشَبَّه به)، **وأصلية**(لجريانها في الأسماء).

ومن أمثلة الاستعارة أيضاً قولهم: (**طَارَ الخبرُ**)، ففي لفظة(**طار**) استعارة **تصريحية تبعية**، فقد شُبِّهَ **(سرعة انتشار الخبر بالطيران)**، فحذف المُشَبَّه وأُبقيت في الكلام لازمةٌ من لوازمه تدُلُّ عليه وهي لفظة (**الخبر**)؛ لأنَّ الخبر لا يطير، واشتقَ من الطيران (**طارَ**)، بمعنى انتشر على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، مع مراعاة أنَّ لفظة(**انتشر**) تناسب (**الخبر**)، وتشبه لفظة(**طار**).

أما إذا أجرينا الاستعارة في لفظة(**الخبر**)، فهي استعارة **مَكْنِيَّة أصلية**؛ إذ شبه **(الخبر بطائر يطير)**، فحذف المُشَبَّه به، وأُبقيت في الكلام لازمة من لوازمه تدل عليه وهي لفظة(**طار**)، إذاً فالاستعارة مَكْنِيَّة أصلية.

وبناءً على ذلك يمكن استعمال المعادلة التخطيطية الآتية في كُلِّ جُملةٍ فيها استعارتين:

3-الاسْتِعَارَةُ المركَّبَةُ (التَّمثيليَّة):

الاسْتِعَارَة التَّمثيليَّة من أبلغُ أنواع المجاز مُفرداً ومُركَّباً، ومثارُ فُرسان البلاغة؛ إذ هي **(تركيبٌ استُعْمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له؛ لعلاقة المشابهة، مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادةِ معناه الأصلي، بحيث يكون كلٌّ من المُشَبَّه والمُشَبَّه به هيأةً أو صورةً مُنتزعةً من مُتعدِّدٍ)**؛ وذلك بأن تُشبّه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين، أو أُمورٍ بأُخرى، ثمَّ تُدخل المُشَبَّه في الصورة المُشَبَّهة بها، مبالغةً في التَّشبيه، كما تُعَدُّ الأمثال المأثورة عن العرب استعاراتٍ تَمْثِيْلِيَّةٍ إذا استُعملت في مواقف مشابهة لمواقفها الأصْلِيَّة.

والآيات التي جرت مجرى المَثَل في القرآن الكريم كثيرةٌ ومتنوعة، كقوله تعالى [كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ البقرة:٢١٦]،

، قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ۚ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ ۚ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ

[هود:٨١]، .

فكلُّ هذه الآيات الكريمات تراكيبٌ جاريةٌ مجرى المثل، وتصلح أن تكون استعارةً تمثيليةً عندما تُوجد حادثةٌ جديدةٌ مُشابهةٌ لمعنى المَثَل القرآني، فَيُقَالُ فيمن تراهم مُجتمعين في الظاهر، وقُلُوبُهم وأهواؤهم مختلفة في الواقع

بلاغة القرآن الكريم

المحاضرة الثالثة – المجاز و انواعه

المرحلة الثانية

م.م. صالح حميد سفاح

المجاز المُرْسَل:

المجازُ المُرْسَلُ نوعٌ من أنواع المجاز اللغوي عند البلاغيين، وسُمِّيَ مُرْسَلاً؛ لإطلاقه من قيد المشابهة التي قُيِّدَت بها الاسْتِعَارَة، لذا فهو (**الكلمةُ المستَعمَلةُ في غيرِ ما وُضِعتْ لهُ في أصلِ اللغة؛ لعلاقةٍ-غير المُشابهة-، أي لملابسةٍ من الملابسات، أو نوعِ صلةٍ بين المنقول منه والمنقول إليه، مع قرينةٍ-لفظيةٍ أو حاليةٍ- مانعةٍ من إرادة المعنى الحقيقي**)، كاستعمال لفظ(**اليد**) في معنى النعمة في قولهم: (**جلَّتْ يدُهُ عندي**)، أي عظُمَ معروفه عندي، فالعلاقة بين (اليد والمعروف) ليست علاقة مشابهة؛ وإنَّما هي علاقة سبب ومُسبّب، فاليد سببٌ في المعروف، لأنَّ بها يكون عطاء المعروف، فاستعملت تلك الصيغة المجازية لأنَّها أوجز وأبلغ وأفخم.

علاقاتُ المجاز المُرْسَل:

ذكرنا آنفاً أنَّ هذا النَّوعَ من المجاز يقومُ الارتباط فيه بين المعنى الأوَّل للكلمة ومعناها الثَّاني على ملابسةٍ أو علاقةٍ من نوعٍ ما، وهذه الملابسة يجعلها الفطن دليلاً على أنَّه أراد باللفظ غير المعنى الموضوع له، ممَّا يفسح المجال للتوسع في اللغة، واستيعاب جملة من العلاقات أو الملابسات، التي يُرهَقُ الذِّهنُ في إحصائها

واستيعابها؛ لكونها غير مُقيَّدة بعددٍ ما، لذا سنقتصرُ -إن شاء الله- على بعضها، وهي على النحو الآتي:

1- الجُزئيَّةُ: (إطلاقُ الجُزء وإرادةُ الكُلِّ)

إطلاقُ الجُزء على الكُلِّ مشروطٌ بوجود قرينةٍ تَدُلُّ على أنَّ اللفظَ المذكور جُزءٌ من المعنى المذكور، مع ملاحظة أنَّ الجزءَ الذي يُعبَّر به عن الكلِّ لابدَّ أن يكون له مزيد اختصاص بسياق المعنى المراد، ولا يستلزم انتفاء الجزء انتفاء الكل؛ فَذِكْرُ الجزء الأهم من الصُّورة كثيراً ما يبعث إلى المخيلة باقي الأجزاء ويبرز الصورة كاملةً واضحةً، فمثلاً دلالة ذِكْرِ الوجه عن الذَّات؛ لكونه أشرف ما يُرَى من الشَّيء، فهو موضع السُّجود ومحتوى جميع الحواس والمشاعر، لذلك ذكره -تعالى- في مواضع كثيرة من كتابه، سواء أُريد به ذاته الكريمة[1]، أم أُريد به ذات وجملة الإنسان المخاطَب[2]، وهذا الأمر ينطبق على جميع العلاقات أيضاً.

---

[1] يُنظر: سورة: الأنعام:52، والكهف:28، والقصص:88.

[2] يُنظر: سورة: البقرة:112، وآل عمران:20، والنساء:125، والأنعام:79، وإبراهيم:50، والمؤمنون:104، والأحزاب:66، والغاشية:2.

ومن الشواهد التَّطبيقية على إطلاق الجُزء وإرادة الكُل، ما حكاه-تعالى- من فضائح المنافقين وقبائحهم: **وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ ۚ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** [التوبة:61]، فقولهم-أقماهم اللهُ- للنبيِّ-ﷺ-: (**أُذُنٌ**)، مرادٌ به الطَّعنُ والذَّم، أي: إنَّهم إذا آذوا النَّبي-ﷺ- وبسطوا فيه ألسنتهم، وبلغه ذلك اعتذروا له وقَبِلَ ذلك منهم، لأنَّه-عندهم- يسمع كلَّ ما يُقال له فيصدقه، وإنَّما أطلقتِ العربُ على من يسمع ما يُقالُ له فيُصدِّقه إنَّه أُذنٌ مُبالغة؛ لأنَّهم سمَّوه بالجارحة التي هي آلة السَّماع، حتى كأنَّ جُملتَهُ أُذنٌ سامِعَةٌ، ونظيرُهُ قولهم للرَّبيئة[3]: عينٌ، وفي إطلاق الأذن عليه مجازٌ مُرْسَلٌ من إطلاق اسم الجُزء على الكُل للمبالغة في استماعه، وإيذاؤهم له هو قولهم: أُذنٌ، لأنَّهم نسبوه إلى أنَّه يُصَدِّقُ كُلَّ ما يُقالُ له، ولا يُفرِّق بين الصَّحيح والباطل، اغتراراً منهم بحلمه عنهم وصفحه عن جناياتهم، كرماً وحُلماً وتغاضياً، لذلك ردَّ اللهُ مقالتهم بأنَّه-ﷺ- أذنٌ كما قُلتم، إلَّا إنَّه أُذنُ خيرٍ لا أُذنُ سوءٍ، ولا شيء أبلغ في الرَّد من هذا الأسلوب؛ لأنَّ فيه إطماعاً في الموافقة، وكَرَّاً إلى إجابتهم بالإبطال، فلهذا الجزء اتصال وثيق بالمعنى المراد منه، ولا يستلزم انتفاء الجُزء انتفاء الكُل، كما هو ظاهر؛

---

[3] الرَّبيئة: وهو عين القوم وطليعتهم الذي يَرْبَأ لهم فوق مَربَأَةٍ من الأرض؛ لَئلاَّ يَدْهَمهم عدوٌّ، ولا يكون إلاَّ على جَبل أو شَرَف يُنظر منه. يُنظر: العين:326، ولِسَانُ العَرَب:82/1 مَادَّةُ(ربأ).

فإنَّه يجوز في اللغة أن يُطلق على الجملة، وإن كانت عبارةً عن جارحةٍ منها، فسمَّوهُ باسم العضو تهويلاً وتشنيعاً.

ومن شواهد علاقة الجزئية قوله-تعالى-:﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء:78]، فقوله تعالى: (**قُرْآنَ الْفَجْرِ**) المراد به صلاة الصبح؛ عبَّر عنها ببعض أركانها... أو سُمِّيت صلاة الصبح قُرآناً لطول قراءتها، وفائدة هذه العلاقة عظيمة؛ فهي تدل على أنَّ الصَّلاة لا تكون إلَّا بقراءةٍ، لأنَّ قولَه: أَقِمِ الصَّلَاةَ، وأقم قُرآنَ الفجر، قد أمر أن نُقيمَ الصَّلاة بالقراءة حتى سُمِّيتْ الصَّلاةُ قُرآناً، فلا تكون ثَمَّةَ صلاةٍ إلَّا بقراءةٍ، فالعلاقة إذاً من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

2- الكُلِّيَّةُ: (إطلاق الكل وإرادة الجزء)

من مجموع أمثلة هذه العلاقة يتَّضح أنَّها عكس علاقة الجُزئية؛ أي: أن يكون اللفظ المذكور كُلَّاً للمعنى المراد، فيتضمَّنه ويتضمَّن غيره، ومن شواهده ما جاء في قوله-تعالى- تصويراً لحال المنافقين-: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:١٩]، إذ إنَّ إطلاق الأصابع على بعضها مجازٌ مشهورٌ، والعلاقة الكلية؛ لأنَّ الذي يُجعل في الأذن إنَّما هو رأس الأصبع لا كلها، لتصوير ما أصاب

هؤلاء المنافقين من ذُعرٍ واضطرابٍ إلى الحدِّ الذي جعلهم وكأنَّهم يدسُّون أصابعهم كلَّها في آذانهم؛ فِراراً من مواجهةِ الواقع المحتوم بأقصى ما يُمكن، ومبالغةً فيما يشعرون به من هول الصَّواعق وفظاعتها.

3- الحالية: (ذكر الحال وإرادة المحل)

وهي كونُ الشَّيء حالًّا في غيره، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الحال وأُريد به المحل؛ لما بينهما من الملازمة، من ذلك ذكر لفظ **الرَّحمة** وإرادة لازم معناها؛ أي: **الجنَّة** التي قد حلَّت بها **الرَّحمة**،

4- المَحَلِّيَّةُ: (ذكر المحل وإرادة الحال)

إنَّ اسم المكان أو الزَّمان يُطلق على من يحل فيه؛ وقيمته تكمن أصلاً في المبالغة أحياناً، والاختصار والاكتفاء عن ذكر عدد من الأسماء بذكر المكان أو الزمان الذي يضمها ويحتويها أحياناً أُخرى، فإيقاع الذكر على الوقت مع كون المقصود ما وقع فيه من الحوادث للمبالغة؛ لأنَّ الأمر بذكر الوقت أمرٌ بذكر ما وقع فيه بالطَّريق البرهاني، ولأنَّ الوقتَ مُشتملٌ على ما وقع فيه تفصيلاً، فإذا استحضر كان ما وقع فيه حاضراً بتفاصيله، كأنَّه مُشاهدٌ عياناً

بلاغة القرآن الكريم
المرحلة الثانية
المحاضرة الرابعة- علاقاتُ المجاز العقليّ

م.م. صالح حميد سفاح

علاقاتُ المجاز العقليّ:

1-المَفعُوليَّة: (ما بُنِيَ للفاعل وأُسند إلى المفعول)

إنَّ أشهر مثال اتكأ عليه علماءُ البلاغة في إيضاح هذه العلاقة والقياس عليها ما ورد في قوله-تعالى-: ﴿ہہھھ﴾[الحاقة:٢١، والقارعة:7]، وفي قوله-تعالى-: ﴿ٹٹٹٹ ڤڤ﴾[الطارق:6]، فهنا صار المفعولُ فاعلاً في كِلتا الآيتينِ الكريمتينِ؛ لأنَّ(**رَاضِيَةٍ**) بمعنى: **مرضيَّة**، و(**دَافِقٍ**) بمعنى: **مدفوق**، فقد أُسند إلى العيشة ما هو لصاحبها، وأُسند الدفق إلى الماء بدلاً من إسناده إلى صاحبيه[1]، وأهل الحجاز يجعلون الفاعل بمعنى المفعول في كثيرٍ من كلامهم، كقولهم: (**سِرٌّ كاتِمٌ**)، أي: مكتومٌ، و(**هَمٌّ ناصِبٌ**)، أي: منصُوبٌ، و(**ليلٌ نائمٌ**)... ونحو ذلك، وهذا من مجاز الإسناد، إذ أُسند إلى الماء ما لصاحبيه؛ مُبالغةً.

2- الفاعلية: (ما بُنِيَ للمفعول وأُسند إلى الفاعل الحقيقي)

من ذلك قوله-تعالى-: ﴿**وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا**﴾[الإسراء:٤٥]، ساتراً، أي: حجاباً ساتراً؛ لأنَّ الحجاب لا يكون إلا ساتراً، والمستور حقيقةً هو الإنسان المخاطَب وهو هنا (النبي-ﷺ-)، وإسناد المبني للمفعول: (**مَسْتُوراً**) إلى الفاعل(**ساتراً**)، من علاقة الفاعلية.

ومن أمثلة علاقة الفاعلية أيضاً، ما ظهر في قوله-تعالى-: ﴿**جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا**﴾

---

[1] قُلتُ: (**صَاحِبَيه**)؛ بناءً على أنَّه-سُبْحَانَهُ- أراد ماءَ الرجل والمرأة معاً، لأنَّ الإنسانَ مخلوقٌ منهما، لكن جَعلهما ماءً واحداً لامتزاجهما، من باب إطلاق لفظ المفرد على المثنى، بدلالة إخراج الولد من صُلب الرجل وترائب المرأة. والله-تعالى- أعلم.

[مريم:٦١]، آتياً، جرياً على سنن العرب في خطاباتهم؛ لأنَّ الوعد عندهم آتٍ ومأتيٌّ، فهو مبنيٌّ للمفعول مُسندٌ للفاعل، على مذهب أهل الصَّنعة والبَيَان.

3- الزَّمَانيَّةُ: (ما بُنِيَ للفاعل وأُسند إلى الزَّمانِ)

تتمركز أمثلةُ هذه العلاقة حول قول العرب: (**نهارُهُ صائمٌ، وليلُهُ قائمٌ**)أيضاً، من باب المجاز العقلي بإسناد ما للشَّيءِ للزَّمان كما يُسندُ للمكانِ، من ذلك قوله-تعالى-: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ**﴾ [إبراهيم:18]، فالعصفُ شدَّةُ الرِّيح، وُصِفَ به زمانُها مبالغةً، كما يقال: (**يومٌ حارٌّ، ويومٌ باردٌ**)، والبردُ والحرُّ فيهما لا منهما، وهذا الإسناد العقلي المتمثل في علاقة الزَّمانية لا شكَّ بأنَّه أبلغ وأفخم من أن يُقال: (يومٌ عاصفُ الرِّيح)؛ لما فيه من جزالة اللفظ واختصاره، فيقال: قد عَصَفَ يومُنا، وذاك كائنٌ في لغة العرب إذا اشتدت الريحُ فيه[2]، كقول جرير[3]:

لَقد لُمتِنَا يا أُمَّ غَيلانَ في السُّرَى ونمتِ وما ليلُ المَطِيِّ بنائمِ

ويقال: (**يومٌ ماطِرٌ، وليلةٌ ماطِرةٌ**)، وإنَّما المطرُ فيه وفيهما، مُبالغةً في الوصف.

ومن شواهد الزمانية إسنادُ الإبصار إلى النَّهار في قوله-تعالى-: ﴿**وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً**﴾ [الإسراء:12]، وقوله-تعالى-: ﴿**أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾[النمل:86]، ونحو ذلك، فوصفُ النهارِ بالإبصار وهو وصفٌ للنَّاس، مبالغة في إضاءته، كأنَّه يبصر ما فيه، ففي الكلام إسنادٌ عقلي من إسناد الحديث إلى زمانه؛ لأنَّ النَّهار لا يُبصر بل يُبصرُ فيه، كقولهم: (**أبصرَ النهارُ**)، إذا صار بحالةٍ يُبصَرُ بها، والعرب وضعوا أشياء من كلامهم في موضع الفاعل، والمعنى أنَّه مفعولٌ؛ لأنَّه ظرفٌ يفعلُ فيه غيرُه؛ لأنَّ النَّهار لا يُبصرُ ولكنَّه يُبصر فيه الذي ينظر.

---

[2] يُنظر: فِقْه اللغَة وَسِرُّ العَرَبِيَّةِ:327.

[3] ديوان جرير:993/2.

4- المَكَانِيَّةُ: (ما بُنِيَ للفاعل وأُسند إلى المكان)

كثرُت أمثلةُ ما بُنِيَ للفاعل وأُسند إلى المكان توسُّعاً، ومعظمها كان لأجل المبالغة في بيان المراد، من ذلك إسناد جريان الماء إلى الأنهار في قوله-تعالى-: ﴿**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ**﴾[البقرة:25]، ونحو ذلك، فالأنهار جمعُ نهرٍ، وهو المجرى الواسع فوق الجدول ودون البحر كالنيل والفرات، والمراد الماء الذي يجري فيها؛ لأنَّ الأنهار لا تجري، وأُسند إليها توسُّعاً، فالجاري حقيقةً هو الماء، وفي هذا الإسناد من الحسن والجزالة ما اللهُ به عليم؛ إذ لو قيل: تجري من تحتها مياهُ الأنهار لذهب رَونَقُ الإعجاز، وذابت بلاغةُ الفصاحة والإيجاز، لأنّه معلومٌ أنَّه إنَّما أراد-جلَّ ثناؤه- الخبرَ عن ماء أنهارها أنَّه جارٍ تحت أشجارها وغُروسها وثمارها، لا أنَّه جارٍ تحت أرضها؛ لأنَّ الماء إذا كان جارياً تحت الأرض فلا حظَّ فيها لعيون مَنْ فَوقها إلَّا بكشف السَّاتر بينها وبينه، على أنّ الذي تُوصف به أنهارُ الجنَّة، أنَّها جاريةٌ في غير أخاديد[4].

ومن شواهد علاقة المكانية ما جاء في إسناد الأمن للبلد أو القرية دون أهلها مثل قوله-تعالى-: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾[البقرة:126]، فالأمن لأصحاب البلد لا للبلد نفسه، والمراد الدُّعاء لأهله من ذريَّته وغيرهم، كقوله:﴿**عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ**﴾، أي: راضٍ صاحبُها، والإسناد إلى المكان مجازٌ، كما في: (**ليلٌ نائمٌ**)، أي: نائمٌ فيه، وعلى هذا المراد أمِنَ المُلتَجِئُ إليه، فأُسند إليه مبالغةً، ويُؤكِّدُ المراد بهذا الإسناد أنَّه-تعالى- قال: ﴿**وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ**﴾، ولم يقل-سبحانه-: وارزُقْهُ، أي: البلد؛ لأجل إيضاح المراد، فاتضح وبان للعيان، فإنَّه تأمَنُ فيه حتى الظباء من الذئاب، والحمام من الحدأة، فهو إذاً من باب المجاز العقلي الذي علاقته المكانية، فوصف البيت بالأمن على سبيل المبالغة لكثرة ما يقع به من الأمن، فكان التَّقدير: آمناً مَن فيه.

ومن شواهد علاقة المكانية المشهورة قوله تعالى: **فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ**﴾[يونس:٩٨]،

---

[4] يُنظر: تفسير الطَّبَرِيّ:195/1، وتفسير أبي السُّعُود:94/1.

5- المصدريَّةُ: (ما بُنِيَ للفاعل وأُسند إلى المصدر)

اشتهرت علاقة المصدرية بمقولة: (**جَدَّ جَدُّهُ، ودَاهِيَةٌ دَهْيَاء**)[5] وما شابه ذلك، بالإسناد إلى المصدر بدلاً من الإسناد إلى الفاعل الحقيقي لأجل المبالغة في الوصف،

وهناك من الأمثلة ما يعضد هذا المثال ويُقاسُ عليه، من ذلك قوله-تعالى-: وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ [فُصِّلت:36]، فالنَّزغُ: شبيه النَّخس، شبَّه به الوسوسة لأنَّها تبعث على الشَّر، وجعلُ النَّزغ نازغاً على سبيل المجاز العقلي، كقولهم: (**جدَّ جدُّه**)، وأُريد: إمَّا ينزغنَّك نازغٌ، وصفاً للشيطان بالمصدر، أو لتسويله، والمعنى: وإن صرفك الشيطان عن شيء ممَّا شرعه الله لك أو عن الدَّفع بالَّتي هي أحسن، فاستعذ بالله من شره وامض على حلمك ولا تطعه.

6- السَّببيَّةُ: (ما بُنِيَ للفاعل وأُسند إلى السبب)

ظهرت هذه العلاقة في مواطن كثيرة، وكانت جميعها تدور حول إسناد الفعل إلى سببه توسُّعاً، وإن اختلفت الألفاظ والعبارات، من ذلك ما ورد في قوله-تعالى-: ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ[البقرة:16]، أي: ما ربحوا في تجارتهم، وأصلُ الربح الفضلُ عن رأس المال، والتجارة صناعةُ التَّاجر، وأُسند الربح إليها على عادة العرب في قولهم: (**ربح بيعُك وخسرت صفقتُك**)، وهو من الإسناد المجازي، وهو إسنادُ الفعل إلى ملابس للفاعل كما هو مقرر في علم البَيَان، وفائدة هذه العلاقة البلاغية المبالغة في تخسيرهم، لما فيه من الإشعار بكثرة الخسار وعمومه، ومكانه الأصلي إسناد الربح إلى أصحاب التجارة لا إلى السَّبب فيها، ولكنَّ الله-جلَّ ثناؤه- خاطب بكتابه عَرَباً فسَلَكَ في خطابه إيَّاهم وبيانه لهم مَسلكَ خطاب بعضهم بعضاً، وبيانهم المستعمل بينهم، فلمَّا

---

[5] لعل المقولة الأُلى مأخوذة من قول أبي فراس الحمداني: (**سَيَذكرني قومي، إذا جَدَّ جَدُّهُمْ .... وفي الليلة الظلماء، يُفتَقَدُ البَدْرُ**). ديوانه:165. والمقولة الثانية مأخُوذة من قول الراجز: (**قَدْ لَقِيَ الأَقرانُ منكَ نُكْرا ..... دَاهِيَةً دَهْيَاءَ إدّاً إمْرا**). ينظر: غريب القرآن للسجستاني:108.

كان فصيحاً لديهم قول القائل لآخر: (**خابَ سعيُكَ، ونامَ ليلُكَ، وخسِرَ بَيعُكَ**)... ونحو ذلك من الكلام الذي لا يخفى على سامعه ما يُريد قائله، خاطبهم بالذي هو في منطقهم من الكلام، فقال:﴿**فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾، إذ كان معقولاً عندهم أنَّ الربح إنَّما هو في التجارة، كما النَّومُ في الليل، فاكتفى بفهم المخاطَبين بمعنى ذلك، عن أن يقال: فما ربحوا في تجارتهم، وإنْ كان ذلك معناه.

ومن شواهد السببية قوله-تعالى-:﴿**رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[إبراهيم:36]، فعلَّة إسناد الإضلال إلى الأصنام مع أنَّهُنَّ ليس لهُنَّ أدنى إرادة كونها جمادات لا تعقل؛ لأنَّها سَبَبٌ لضلالهم، فكأنَّها أضلَّتهم، وهذا التَّركيب كقولهم: (**فتنتهم الدنيا وغرَّتهم**)، وإنَّما فُتنوا بها واغتروا بسببها.

وأيضاً فمعبوداتُهم لا تضرُّ ولا تنفع بأنفسها ولكن بسبب عبادتها، فنسب الضَّرر إليها كما في قوله-تعالى-:﴿**رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ**﴾؛ فقد أضاف الإضلال إليها من حيث إنَّها كانت سبب الضَّلال، وهذا مجاز عقلي باعتبار السَّببية على حدِّ قوله-تعالى-: ﴿**وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا**﴾ [الأنعام:70]، وقولهم: (**فتنتهم الدنيا وغرَّتهم**)، بمعنى صارت سبباً للفتنة والاغترار بها، وكثيراً ما نقول: (**شَفَى الطبيبُ المريضَ**)، وإنَّما المشافي على الحقيقة هو اللهُ-تعالى-، على تقدير: (شَفَى اللهُ المريضَ بِسَبَبِ علاجِ الطبيبِ).

بلاغة القرآن الكريم
المرحلة الثانية
المحاضرة الخامسة – الكناية والتعريض
م.م. صالح حميد سفاح

الكنـايـةُ والـتَّـعريـضُ

المطلب الأوَّل- الكنايةُ:

تُضفي الكناية على المعنى حُسناً وجمالاً، وتزيده قُوّةً في تحقيق المقاصد والأهداف البيانية التي يروم الباحثُ رصدها، كالتَّفخيم والمبالغة في المعنى، وإبرازه في صورةٍ محسوسةٍ تزخر بالحياة والحركة، مع تجنُّب الألفاظ التي تَعافها الأذواقُ وتَمُجُّها الآذانُ، وعند الرُّجوع إلى مُصنّـَفات علماء اللغة نجد أن لفظة (كنى) تدُور في مُصنّـَفاتهم على أن تتكلَّمَ بالشَّيء وتُريد غيره، ومُجملُ قول البلاغين فيها: أنَّها **(لفظٌ أُطلقَ وأُريدَ به لازم معناهُ، مع جواز إرادةِ المعنى الأصلي).**

أنواع الكناية: اندرجت الكناية -وفق المُكنَّى عنه- في ثلاثةِ مسالكٍ، هي:

1-الكنايةُ عن موصوفٍ: (أي: المطلوب بها الموصوف نفسه):

أ- الكناية عن الجماع بما هو لازمٌ لمعناه: تنوَّعت أمثلة الكناية عن الجماع؛ لتنوع الألفاظ الدالة عليه في كتاب الله-تعالى- بين الرَّفث والإتيان، والإفضاء والدخول والغشيان، والمس واللهو... ونحو ذلك، الَّتي كان للصحابي الجليل ابن عباس-رضي الله عنهما- فضل السَّبق في بيانه واصطلاحه، فمن الكناية عنه بالرفث ما ورد في قوله-سبحانه وتعالى-: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**﴾[البقرة:187]، وقوله-تعالى-:﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾[البقرة:197]، ففي كِلتا الآيتين ورد إباحة وتحريم الجماع بلفظ الرَّفث على الكناية، وعن ابن عباس-رضي الله عنهما- قال: ((الدخول والتَّغشِّي والإفضاء

والمباشرة والرَّفث واللمس والمسُّ هذا الجماع، غير أنَّ اللهَ حَيِيٌّ كريمٌ يُكَنِّي بما شَاءَ عَمَّا شَاءَ))[1].

ومن أمثلة هذا البيَان، في الكناية عن الجماع بالغشيان، ما جاء في قول الكريم المنَّان: ﴿**فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً**﴾[الأعراف:189]، فالتَّغشي كنايةٌ عن الوِقاع، أي: فلمَّا جامعها... والله كريمٌ يُكَنِّي بما شَاءَ في أيِّ موضعٍ شَاءَ.

ب- الكناية عن المرأة بما هو لازمٌ لمعناها: المرأةُ عند العرب تُكنَّى بالأهل واللباس والفراش والإزار والنَّعجة والقارورة، من ذلك قوله-تعالى-: ﴿**إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ**﴾[النمل:7]، فالمراد بأهله امرأته في مسيره من مدين إلى مصر، فكنَّى عنها بلفظ الأهل الدَّال على الكثرة للتَّعظيم، والكناية عن الزوجة بالأهل مذهبٌ مشهورٌ في كلام العرب، ففي الحديث: « **فَوَاللهِ ما عَلِمْتُ على أَهْلِي إلَّا خَيراً** »[2]، يُريد-ﷺ- زوجه عائشة رضي اللهُ عنها.

وعَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَنَسٍ-رضي الله عنه-: أَنَّ النَّبِيَّ-ﷺ- كَانَ فِي سَفَرٍ، وَكَانَ غُلاَمٌ يَحْدُو بِهِنَّ يُقَالُ لَهُ أَنْجَشَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ-ﷺ-: « **رُوَيْدَكَ يَا أَنْجَشَةُ سَوْقَكَ بِالقَوَارِيرِ** » قَالَ أَبُو قِلاَبَةَ: يَعْنِي النِّسَاءَ[3].

ت- الكناية عن الفروج بالجلود: وردت هذه الكناية في قوله-تعالى-: **وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** [فصلت:٢١]، فلفظ الجلود هنا كنايةٌ عن موصوفٍ، إذ أراد بالجلود الفروج، وهو من باب الكنايات، ويشهد له قول النبي-ﷺ-: « **أَوَّلُ ما يتكلَّمُ مِنَ الآدمي فَخِذُهُ وكَفُّهُ** »[4]، والله تعالى أعلم.

---

(1) تَنْوِير المِقْبَاس من تفسير ابن عباس:37و39، وتفسير الطَّبَرِيّ:194/1 و316 و122/5 و169/23.

(2) صَحِيحُ البُخَارِيّ(2518):942/2، وصَحِيحُ مُسْلِم(2770):2134/4.

(3) صَحِيحُ البُخَارِيّ(6210):47/8.

(4) مسند الإمام أحمد(20038):3/5، والمُسْتَدْرَكُ على الصَّحِيحَين(3645):477/2.

ث- الكناية عن الحدث بالغائط: يكون أسلوب الكناية في بعض الأحيان هو الوسيلة الملائمة للتعبير عن المعنى المراد بيانه، وذلك حيث يكون التعبير الصَّريح مُنافياً للذَّوق الذي يُستهجنُ ذكرُه صراحةً، مُجافياً لقواعد الأخلاق والآداب

2-الكنايةُ عن صفة: (أي: المطلوب بها الصِّفة نفسها)

هذا النَّوعُ من الكناية يكون المطلوب بها صفة من الصفات المعنوية كالجود والكرم والشَّجاعة ونحو ذلك، لا النَّعت، أي: ما كان المكنَّى عنه فيها صفةً مُلازمةً لموصوفٍ مذكور في الكلام، وقد وردت هذه الكناية فيما يأتي:

أ- الكناية عن البخل والجود بغُلِّ اليد وبسطها: الغُلّ والقبض يرادُ منهما الكناية عن الشُّحِّ والبُخلِ، كما أنَّ البسط كنايةً عن الجود والكرم، وذلك في مواضع من آي الذكر الحكيم، منها في قوله-تعالى-: **الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** [التوبة:67]، ، قال الشاعر:

إذا الصَّحيحُ غَلَّ كَفّاً غَلّا، بَسَّطَ كَفَّيْهِ مَعاً وبَلّا

والنكتة البلاغية وراء هذا الاستعمال البَيَاني تصوير الحقيقة بصورة حسية تلزمها غالباً، ولا شيءَ أثبت من الصور الحسية في الذهن، فلما كان الجود والبخل معنويينِ لا يُدركان بالحسِّ، ويلازمهما صورتان تُدركان بالحس وهو بسط اليد للجود وقبضها للبخل، عُبِّر عنهما بلازمهما؛ لفائدة الإيضاح والانتقال من المعنويات إلى المحسوسات.

ب- الكناية عن الندم والحسرة بالسقط وتقليب الكفين وعضهما: هذه الكناية وقعت في مواضع من القرآن الكريم، منها قوله-تعالى-:﴿**وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ**﴾[الأعراف:149]، ففي سقوط الأيدي في الأفواه كناية عن صفة، أي: ندموا وتحيَّروا بعد عود موسى-عليه السلام- من الميقات، يقال للنَّادم المتحير: قد سَقَطَ في يدِهِ؛ وذلك مِن شِدَّة النَّدمِ، فإنَّ العادةَ أنَّ الإنسانَ إذا نَدِمَ بقلبه على شيءٍ عضَّ بفمه على أصابعه، فسقوط الأفواه على الأيدي لازم للنَّدم، فأُطلق اسم اللازم وأُريد الملزوم على سبيل الكناية.

والنَّدمُ وإن كان محله القلب فأثرُهُ يظهرُ على اليد؛ لأنَّ النَّادم يعضُّ يده ويضرب إحدى يديه على الأخرى، قال-تعالى-:﴿**فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا**﴾[الكهف:42]، و: ﴿**وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ**﴾[الفرقان:27]، أي: من النَّدم، وهذا كلُّهُ كنايةٌ عن النَّدم والغيظ والحسرة، كأنَّه قيل: فأصبح يتندَّم على ما أنفق فيها مُتلهِّفاً على ما فاته، فالنَّدم والحسرة تُوصِّل إليهما بما هو لازمٌ لهما في اللغة بأسلوبٍ أبلغ، لما فيه من التَّصوير بالمحسوس وهو عضُّ اليدين.

ت- الكناية عن الإعراض بثني الصدور وغشي الثياب: تُبيِّنُ هذه الكناية أساليب المشركين وكيفية إعراضهم عن الحق، ففي قوله-تعالى-: ﴿**أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**﴾[هود:5]، يُقال: ثنى صَدْرَهُ عن الشَّيء، إذا ازْوَرَّ وانحرف عنه، فيكون في الكلام كناية عن الإعراض؛ لأنَّ من أعرض عن الشَّيء ثنى عنه صدره وطوى عنه كشحه.

ث- الكناية عن شدَّةِ الأمر بضيقِ الذَّرعِ: ظهرت هذه الكنايةُ في قصَّة نبيِّ الله لوط-عليه السلام-، لِمَا لاقاه من قومه، قال-تعالى-: ﴿ **وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ**﴾[هود:77]، وفي قوله-تعالى-: ﴿**وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً**﴾ [العنكبوت:33]، فالذَّرْعُ يُوضَعُ مَوْضِعَ الطَّاقَةِ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الْبَعِيرَ يَذْرَعُ بِيَدَيهِ فِي سَيْرِهِ عَلَى قَدْرِ سِعَةِ خَطْوِهِ: أَيْ: يَبْسُطُهَا، فَإِذَا حُمِلَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ طَاقَتِهِ ضَاقَ ذَرْعُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَجُعِلَ ضِيقُ الذَّرْعِ كِنَايَةً عَنْ قِلَّةِ الْوُسْعِ وَالطَّاقَةِ وَشِدَّةِ الْأَمْرِ.

3-الكنايةُ عن نسبةٍ: (أي: المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف):

يُقصدُ بها أن يُؤتى بالمراد منسوباً إلى أمرٍ يشتملُ عليه مَن هي له حقيقةً، أي: إثباتُ صفةٍ لموصوفٍ مُعيَّن، أو نفيها عنه، فيترك إثبات هذه الصفة لموصوفها، ويثبتها لشيءٍ آخر شديد الصلة ووثيق الارتباط به، فيكون ثبوتها لما يتصل به دليلاً على ثبوتها له.

وبيانُ هذا النوع الشَّاهد المشهور الَّذي يكرره علماء البَيَان قديماً وحديثاً، وهو قول زياد الأعجم[5]:

إنَّ السَّماحَةَ والمُرُوءَةَ والنَّدَى في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابنِ الحَشْرَجِ

فالشَّاعر هنا أرادَ أن يُثبتَ الخِلالَ الثلاث للممدوح، فترك الطَّريقَ الواضحَ الصَّريحَ عن عَمَدٍ وإصرارٍ، وعمدَ إلى الكناية، جاعلاً الخلال الثَّلاث في القبَّة الَّتي نُصبت عليه، كنايةً عن كونها فيه، لأنَّ تلك الصفات تتطلب محلاً تقوم به لاستحالة قيامها بنفسها، ولَمّا كانت القبَّة لا تصلح لأن تكون محلَّاً لهذه الخصال، كان ذلك إشارةً لإثباتها لصاحب القبَّة؛ لأنَّه إذا أثبت الأمر الذي لا يقوم بنفسه في مكان الرَّجل وحيزه فقد أُثبت له بطريق الكناية عن نسبة، وهذا من صنعة البَيَان، في إثبات معنى من المعاني لإنسان، أو نفيه عنه، ولا يخفى أنَّ ذلك أفخم وأبلغ للأسلوب، وأدعى لفضله.

ومثله قول البحتري:

أَوَ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ في آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

---

[5] ينظر: شعر زياد الأعجم:49. وقد قيل في عبد الله بن الحشرج الجعدي(ت90هـ)، سيداً من سادات قيس وأميراً من أُمرائها، ولي أكثر أعمال خراسان، ومن أعمال فارس وكرمان، وكان جَوَاداً مُمَدَّحاً. يُنظر: الأغاني:306/3، والأعلام:82/4.

إذ كَنَّى بهذا التعبير عن كون آل طلْحَةَ سادةً، ثُمَّ أشرافاً أَهْلَ مَجْد، فَمَنْ ألقى المجدُ رحْلَهُ في داره ولم يتحوَّل عنها، فلا بُدَّ أنْ يكون المجدُ منسوباً إليه؛ لعظيم شرفه ورفيع منزلته... وفي هذه الكناية إمتاعٌ للأديب بصورةٍ أدبيَّةٍ جميلةٍ.

المطلب الثاني- التَّعرِيض:

التَّعرِيضُ- لُغَةً واصطلاحاً:

التَّعْرِيضُ في **اللغة** ضِدّ التَّصريح؛ يقال: عرَّضتُ لفلان أو بفلان، إذا قُلتَ قولاً وأنت تعنيه، أي: أنْ تُخاطِب واحداً وتُريد غيره، **واصطلاحاً** (**هو أن يُطلقَ اللفظُ ويُشار به إلى معنىً آخر يُفهمُ من السياق، تستعملهُ العربُ في كلامها كثيراً، فتبلغ إرادتها بوجهٍ هو ألطفُ وأحسنُ من الكشف والتَّصريح، ويُعيبون الرَّجلَ إذا كان يُكاشف في كلِّ شيءٍ، ويقولون: لا يحسن التَّعْرِيضَ إلاّ ثَلباً**).

من ذلك التَّعْرِيضُ في خِطبة النساء، قال-تعالى-:[البقرة:235]، فقد جوَّز-تعالى- في خطبة النساء التَّعْرِيض، بدلاً من التَّصريح بلفظ النِّكاح، تأدُّباً وحُسْنَ اختيارٍ للألفاظ المناسبة للمقام، كأن تقول: إنّي أريدُ التَّزويجَ... وإني أُحِبُّ المرأةَ من أمرِها كذا وكذا... وإنَّ من شأني النساء... ولَوَدِدْتُ **وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ**) أنَّ اللهَ يَسَّرَ لي امرأةً صالحةً... ونحو ذلك.

والفرق بين الكناية والتَّعْرِيض أنَّ **الكناية** أن تذكُرَ الشَّيءَ بغيرِ لفظهِ الموضوع، **والتَّعْرِيضُ** أن تذكر شيئاً تدلُّ به على شيءٍ لم تذكره؛ كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جِئتُك لأُسلِّمَ عليك، ولأنظرَ إلى وجهِكَ الكريمِ ...

فضلاً عن ذلك أنَّ **التَّعْرِيضَ** يُسمَّى بأسماء أُخر ترادفُهُ في الاصطلاح من مثل: معاريض الكلام أو الكلام المنصف أو الإشارة والرمز أو التلويح، لأنَّه يلوح منه ما يريده ويرمز إليه.

وعلى الرَّغم من وجود حديثٍ عن أبي هريرة-رضي الله عنه- أنَّ النبيَّ-صلى الله عليه وسلم- قال: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ-عليه السلام- قَطّ إِلَّا ثَلَاثَ كذبَاتٍ: ثِنْتَيْنِ فِي ذَاتِ اللَّهِ: قَوْلُهُ: (**إِنِّي سَقِيمٌ**)، وَقَوْلُهُ: (**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**)، وَوَاحِدَةٌ فِي شَأْنِ سَارة»[6]، فلا وجود لخلاف بين أهل العلم أنَّ هذا القول صدر من نبيِّ اللهِ-عليه السلام- على طريقة التَّعْرِيض في استدراج الخصم ومُحاججته، كما لا يخفى ما ضمَّنه هذا التَّعْرِيض من معانٍ جَمَّةٍ كلُّها تؤدي إلى أنَّ التَّعْرِيض فيه من الإيجاز والاختصار ما تضيق عنه المجلدات؛ إذ صُوِّر في وجهين: الأوَّل: أنَّه-عليه السلام- لم يرد بذلك نسبة الفعل إلى كبير الأصنام، وإنَّما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على رمزٍ خفيٍّ ومسلكٍ دعويٍّ في التَّعْرِيض، مع إلزام الحجة وتسفيه أحلامهم، والثَّاني: أن يقال: إنَّ كبير الأصنام غضب لَمَّا عُبد معه غيره من هذه الأصنام الصغار فكسرها، وغرضه-عليه السلام- بذلك أن يُعرِّض بهم في كونهم قد أشركوا في العبادة مَن هو دون الله-تعالى-، وأنَّ مَن دونه مخلوقٌ حقيرٌ من مخلوقاته، فوضع هذا الكلام موضع التَّعْرِيض، بدلالة السياق وقرائن الأحوال.

ومنه أن يُخاطبَ الشَّخص والمراد غيره، سواء كان الخطاب مع نفسه أم مع غيره، ويكثر ذلك في مخاطبة النبيِّ-صلى الله عليه وسلم- والمراد غيره من أمَّته على سبيل التَّعْرِيض، كما في قوله-تعالى **فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (94) وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ** - [يونس:94-95]، فالخطاب وإن كان مُوجَّها إلى النَّبيِّ-صلى الله عليه وسلم-، لكنَّ المراد به التَّعْرِيض لأُمَّتِهِ؛ فحاشاه-صلى الله عليه وسلم-، من الشَّك والرَّيب والشِّرك، فهذا كلُّه ممَّا لا ينبغي للأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

---

[6] صَحِيحُ البُخَارِيّ(3179):3/1225، وصَحِيحُ مُسْلِم(2371):4/1840.

فهذا الكلام من باب التَّعْرِيض لغير الرسل؛ لأنَّ اللهَ-سُبْحَانَهُ- قد عصمهم عن الشرك، ووجه إيراده على هذا الوجه التَّحذير والإنذار للعباد من الشرك، لأنَّه إذا كان موجباً لإحباط عمل الأنبياء على الفرض والتَّقدير، فهو مُحْبِطٌ لعمل غيرهم من أُممهم، بطريق الأولى، وهذا ممَّا لا شكَّ فيه أنَّه من التَّعْرِيض بالخصم لاستدراجه إلى الإذعان والتَّسليم والإيمان بالله الواحد الأحد.

ومن هذه الأمثلة هناك الكثير لا يسعنا ذكرها، وهذا أوضحُ ما ذكرناه.